

Distr.  
LIMITED

## الجمعية العامة



A/HRC/12/L.13  
28 September 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الثانية عشرة  
البند ٨ من جدول الأعمال

## متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

الاتحاد الروسي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس\*، سري لانكا\*: مشروع قرار

١٢/...- تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم  
التقليدية للبشرية طبقاً لقانون حقوق الإنسان الدولي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بالأهداف والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يسترشد كذلك بإعلان وبرنامج عمل فيينا الذي يؤكد من جديد، في جملة أمور، الالتزام الرسمي  
الواقع على كل الدول بأن تفي بما عليها من تعهدات بتشجيع الاحترام العالمي لكل حقوق الإنسان والحريات  
الأساسية للجميع، والتقيّد بها وحمايتها، وفقاً للميثاق والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان، وللقانون  
الدولي، ويؤكد أن الطابع العالمي لهذه الحقوق لا جدال فيه،

وإذ يكرر الإعراب عن أن كل حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتشابكة، ويعزز  
بعضها بعضاً، وأنه يتعين معاملة كل حقوق الإنسان معاملة عادلة ومنصفة، على قدم المساواة وبالقدر نفسه من  
التشديد، وأنه بينما يتعين أن توضع في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية  
والدينية المختلفة، فإن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تشجيع  
وحماية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإدراكاً منه لكون كل الثقافات والحضارات في أعرافها وعاداتها وأديانها ومعتقداتها تتشارك مجموعة عامة من القيم التقليدية التي تعتز بها البشرية بأكملها، ولما قدمته هذه القيم من مساهمة هامة في تطوير حقوق الإنسان،

١- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تدعو، في حدود الموارد المتاحة في عام ٢٠١٠، إلى عقد حلقة عمل لتبادل وجهات النظر حول الكيفية التي يمكن بها تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية طبقاً لقانون حقوق الإنسان الدولي أن يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بمشاركة ممثلو كافة من يهمهم الأمر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمجتمع المدني، فضلاً عن الخبراء الذين يختارون مع المراعاة اللازمة للتمثيل الملائم لمختلف الحضارات والنظم القانونية؛

٢- يطلب إلى المفوضية السامية تقديم موجز للمناقشات التي ستُجرى في حلقة العمل، وفقاً لبرنامج عمل المجلس.

-----